

Distr.

GENERAL

S/1995/554

10 July 1995

ARABIC

ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



رسالة مؤرخة ١٠ تموز/يوليه ١٩٩٥ موجهة إلى الأمين العام

من الممثل الدائم للبنان لدى الأمم المتحدة

أتشرف بإبلاغكم بأن حكومة لبنان قد قررت أن تطلب إلى مجلس الأمن تجديد ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، والتي تنتهي في ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٥، لفترة مؤقتة أخرى مدتها ستة أشهر، استناداً إلى أحكام قرارات مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) و ٤٢٦ (١٩٨٢) و ٥٠١ (١٩٨٢) و ٥٠٨ (١٩٨٢) و ٥٠٩ (١٩٨٢) و جميع قرارات المجلس ومقرراته الأخرى ذات الصلة.

ويسر حكومتي أن تُبلغ بأن عملية التعمير والإصلاح الوطنية ماضية في طريقها. إذ يجري حالياً تشييد المركز التجاري الجديد في وسط بيروت. كما تجري عملية إعادة المشردين. ويجري تحديث البنية الأساسية الوطنية. وتعطى الأولوية للخدمات الأساسية مثل الاتصالات السلكية واللاسلكية والكهرباء والنقل والمدارس والمستشفيات وأشغال المياه.

ويسر حكومتي أيضاً أن تفيدكم بأن إدارة قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان والسلطات اللبنانية يواصلن التنسيق معاً في وئام تام بهدف وزع الجيش اللبناني في مختلف أنحاء الجزء الجنوبي من البلد حتى حدوده المعترف بها دولياً.

وعلى الرغم من الأداء الاقتصادي المرضي وتقدم عملية التعمير وتسارعها، فإن الاحتلال الإسرائيلي المتواصل لجنوب لبنان واستمرار عدوانه على لبنان ومواطنيه لا زال يشكلان العقبة الرئيسية في سبيل الانتعاش الوطني الشامل. إذ يواصل الجيش الإسرائيلي قصف القرى والمدن في لبنان. وقد وقعت أعمال قصف جوية في عام ١٩٩٥ فقتلت وجرحت الكثير من المدنيين ودمرت الممتلكات، وذلك في انتهاكات متكررة لسيادة لبنان وسلامته الإقليمية.

ومما يؤسف له أيّماً أسف أن إسرائيل، رغم مشاركتها في عملية السلم الجارية في الشرق الأوسط والتي بدأت في مارس في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١، تواصل هجماتها بلا فتور على لبنان براً وبحراً وجواً. وفضلاً عن ذلك، عمدت إسرائيل خلال الأشهر الخمسة الماضية إلى حصار الساحل الجنوبي للبنان، الذي يمتد شماليًّا إلى مدينة صيدا، وذلك انتهاكاً لميثاق الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن والقانون الدولي. ويشكل هذا الحصار مشكلة اقتصادية واجتماعية كبرى، وخاصة لصيادي الأسماك في الجنوب الذين يمنعهم ذلك الحصار من كسب أرزاقهم.

ويضاف إلى ذلك أن إسرائيل لا تزال ترفض السماح للجنة الصليب الأحمر الدولية بزيارة مئات المعتقلين اللبنانيين الأبرياء المحتجزين لسنوات في معسكرى الخيام ومرج عيون السيني السمعة في جنوب لبنان والذين يديرهما إسرائيليون خلافاً لاتفاقية جنيف. ويعاني كثير من المحتجزين من أمراض خطيرة نتيجة للظروف المعيشية القاسية ولتعرضهم لسوء المعاملة وحرمانهم من الرعاية الطبية. وقد توفي آخرون في المعسكرين أو بعيد إطلاق سراحهم. وي تعرض المحتجزون لتعذيب بدني ونفسى فيما يشكل انتهاكاً آخر للإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

ولا يزال لبنان ملتزماً التزاماً كاملاً بعملية السلام في الشرق الأوسط من أجل التوصل إلى سلم شامل وعادل و دائم في الشرق الأوسط يقوم على قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨). وقد وافق لبنان على المشاركة في مؤتمر السلام في مدريد وفيما تلاه من جولات للمفاوضات في واشنطن استناداً إلى القرار ٤٢٥ (١٩٧٨) وهو ما أكدته رسالة التأكيدات المؤرخة ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١ الواردة من حكومة الولايات المتحدة الأمريكية، بوصفها مشاركة في رعاية المؤتمر، إلى حكومة لبنان. ويفهم لبنان بجلاءً أن عملية السلام في الشرق الأوسط ستنهي الإطار الذي ستنفذ إسرائيل فيه القرار ٤٢٥ (١٩٧٨).

وبالنظر إلى اعتداءات إسرائيل المستمرة على لبنان وما تشكله من تهديد لعملية السلام، فإنه لا بد من تأكيد أن تنفيذ القرار ٤٢٥ (١٩٧٨) لا يزال هو السبيل الوحيد لوقف العنف في جنوب لبنان. وتحقيقاً لهذه الغاية، يمكن لمجلس الأمن أن يضطلع بدور إيجابي في كفالة استتاباب السلام في المنطقة وذلك بإثبات أن قراراته لها حرمتها وباتخاذ تدابير - تأخرت كثيراً - لتنفيذ القرار ٤٢٥ (١٩٧٨). ومن شأن ذلك أن يمكن حكومة لبنان من إعادة إقرار سيادة القانون والنظام في كامل جنوب البلد من خلال بسط سلطتها حتى الحدود المعترف بها دولياً.

وترى حكومة لبنان أنه ينبغي الإبقاء على قوام وقدرة قوة الأمم المتحدة اللازمة للعمليات في لبنان، بغية تنفيذ القرار ٤٢٥ (١٩٧٨) تنفيذاً كاملاً. وفي هذا السياق، فإن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان تمثل تجسيداً للتزام المجتمع الدولي نحو لبنان ونحو استعادة كامل سيادته وسلامته الإقليمية. وإذا كان دعم المجتمع الدولي للسكان المدنيين ومساعدته الإنسانية لهم عنصرين حيويين، فليس من الممكن أن يكونا عوضاً عن الوفاء بولايته الأصلية على النحو المنصوص عليه في القرار ٤٢٥ (١٩٧٨). فالدور الذي تضطلع به قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان بوصفها قوة مؤقتة هو كناللة انسحاب جميع القوات الإسرائيلية من لبنان ومساعدة حكومة لبنان على إعادة بسط سلطتها الشرعية والفعالية في المنطقة، وذلك عن طريق جيشها وقواتها الأمن الداخلي الخاصة بها.

وتفتنم حكومة لبنان هذه الفرصة لتشيد بقيادة قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان ومديرتها وجنودها وبالبلدان المساهمة بقوات وذلك لجهودهم وتضحياتهم النبيلة في سبيل قضية السلم. وتعرب عن شديد امتنانها للأمين العام ولمساعديه لجهودهم الدؤوبة، التي تسوم في الوجود القيم للقوة في جنوب لبنان.

وأغدوا ممتناً إذا ما تكررتكم باتخاذ اللازم نحو تعزيز هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) سمير مبارك

السفير

الممثل الدائم
